



المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٦ - ٢٠٠١/١٠

## مسائل المالية والميزانية

### البند ٥ من جدول الأعمال

## التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩

مقدمة للمجلس للعلم والإحاطة\*

توضح هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذت حتى الآن بشأن توصيات المراجع  
الخارجي الواردة في الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-B/1.

\* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسبيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة  
العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها  
إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب  
باعتبار أن نقاش الأمر لا يخرج من الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على رئاق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية  
ال العالمي في شبكة إنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

Distribution: GENERAL  
**WFP/EB.3/2001/5-A/1**  
7 September 2001  
ORIGINAL: ENGLISH



# مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل انتهاء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2700

Mr S. Sharma

: مدير قسم المالية (FS)

الرجاء الاتصال بشرف وحدة التوزيع وخدمات المجتمعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



## التقرير المرحلي الثاني عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٩ - ١٩٩٨

<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
		<p><b>المسائل المالية</b> <b>١ - نموذج الكشوف المالية</b></p>
<p>لا حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى.</p>	<p>إن كل المعلومات الواردة في الأسطر الجديدة من الكشوف الأول والثاني والثالث موضحة بصورة وافية في المذكرات ذات الصلة. يرد مزيد من المعلومات الأساسية لا سيما من إعادة برمجة وسداد أرصدة الأموال غير المستخدمة في بيان المديرية التنفيذية.</p>	<p>توفر إضافة الأسطر الجديدة على الكشوف الأول والثاني والثالث المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١ ١٩٩٩ المزید من الشفافية في التقارير المتصلة بعمليات تلك الفترة على أنه كان من الواجب إدراج عدد كبير من التعيينات في المذكرات (الفقرة ٩).</p>
<p>تعتبر المساهمة الثانية بمثابة حساب أمانات ولا تتطلب سسوى كشف حساب فقط. ومع ذلك ولأغراض تقديم البيان المالي فقد أدرجت الإيرادات والمصروفات لبيان حركة العمليات كإيرادات ونفقات.</p> <p>يعكف البرنامج على مراجعة سياساته المحاسبية بشأن عرض المساهمات الثانية في حساب الأمانة كإيرادات ومصروفات في الكشوف المالية. وإلى أن يتم ذلك وفي ضوء الإجراءات المعمول بها حاليا والتي تقضي باستلام الأموال قبل صرفها فإن الأمانة ترى أن كشف الأموال المتراكمة أهم من بيان زيادة الإيرادات عن المصروفات أو نقصا في فترة حسابية معينة.</p>	<p>بالنظر إلى أن الرصيد الأولى لحسابات الأمانة يوضح بجلاء أنه يكفل تغطية كافية للنقص الجاري في الإيرادات عن المصروفات فلم يتم تكبد أي عجز.</p> <p>ومع ذلك فإن الأمانة سوف تعيد النظر في طريقة التقديم لأن المساهمات في حسابات الأمانة هي بمثابة أموال استثمارية يحتفظ بها البرنامج نيابة عن المالحين.</p>	<p>إن سياسات المحاسبة التي تدون المساهمات المقدمة إلى العمليات الثانية مباشرة كإيرادات عند تلقيها حتى لو لم يتم تكبد المصروفات المعنية في الفترة المالية ذاتها يمكن أن تؤود على الأرجح إلى استنتاج بأن هناك عجزا في أنشطة حسابات الأمانة في البرنامج ومن الواجب إعادة النظر بها (الفقرة ٤٦).</p>
		<p><b>٢ - الكشوف المالية المؤقتة</b></p>
<p>ستصدر البيانات المالية المؤقتة عن الفترة التي تنتهي في ٢٠٠٠/١٢/٣١ ، مشفوعة بمذكرات ومعلومات، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.</p>	<p>سيعمل بذلك بدءا من الكشوف المالية التي تصدر في ٢٠٠٠/١٢/٣١.</p>	<p>قيام الأمانة في المستقبل بإعداد الحسابات المؤقتة مزودة بالمذكرات والمعلومات المناسبة (الفقرة ٥٢).</p>



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-B/1)	نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
		<p><b>٣- إعادة برمجة وسداد أرصدة الأموال غير المستخدمة</b></p> <p>سيطلب إلى المانحين إقرار إعادة برمجة أرصدة الأموال غير المستخدمة عندما تستكمل الكشوف المالية المؤقتة وتقارير المانحين بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.</p> <p>ترد التفسيرات الإضافية، كما ذكر آنفًا، في بيان المديرة التنفيذية. وفي الوقت ذاته فقد بدأت الأمانة بإغفال العديد من المشروعات غير النشطة (أكثر من ١٠٠٠ عملية ثانية ونحو ٣٥٠ عملية إئمائية وغوثية). وبعد الانتهاء من هذه العملية، التي تعتبر ضرورية لنقل البيانات إلى نظام SAP الجديد، سيتم تحديد المزيد من الموارد القابلة لإعادة البرمجة ومناقشتها مع الجهات المانحة.</p>
<p>وافق المجلس التنفيذي في ٢٣/١٠/٢٠٠٠ على استخدام أرصدة فوائض قبل عام ١٩٩٦ وقدرها ٨٦,٨ مليون دولاراً لتمويل العمليات والتغذية حساب الاستجابة العاجلة. وشكلت هذه الأموال نسبة كبيرة من أرصدة أموال ما قبل ١٩٩٦ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٩ التي لم يعد بالإمكان ربطها بمانح معين.</p>	<p>ستقدم الأمانة اقتراحاً إلى المجلس التنفيذي بشأن استخدام فوائض مشروعات ما قبل عام ١٩٩٦.</p>	<p>تشير مثل هذه الحالة عدداً من المسائل المهمة التي تستحق أن يناقشها المجلس التنفيذي ويتخذ قراراً بشأنها (الفقرة ١٢). وينبغي أن تقرر الدول الأعضاء سبل استخدام تلك الاحتياطيات بسبب تعذر تحديد جوانبها المساهمة (الفقرة ٦٠).</p>
<p>وافق المجلس التنفيذي في ٣٢/١٠/٢٠٠٠ على تغذية احتياطي التشغيل المتضرر من احتياطي التشغيل إلى مستوى ٥٧ مليون دولار عن طريق تحويل مبلغ ١٣,٥ مليون دولار من الجزء غير المخصص من الصندوق العام.</p>	<p>يتضمن بيان المديرة التنفيذية نوصية إلى المجلس التنفيذي بالترخيص بتغذية احتياطي التشغيل إلى مستوى ٥٧ مليون دولار.</p>	<p>نقل مبلغ ١٣,٥ مليون دولار من احتياطي التشغيل لتغطية مصروفات المشروعات الإنمائية لما قبل عام ١٩٩٦ مما أدى إلى تخفيض المستوى المرخص به لاحتياطي التشغيل، وبالتالي فإنه يتطلب قراراً من المجلس التنفيذي. وموافقة المجلس التنفيذي مطلوبة عندما يستخدم الاحتياطي ولا تجدد موارده نتيجة لعدم تحصيل مساهمة مؤكدة (الفقرة ٦٢).</p>
<p>أقر المجلس التنفيذي في ٢٢/٥/٢٠٠١ تعديلاً للمادة ٦-١٠ من النظام الداخلي يسري مفعوله فوراً وأحاط علماً بالتعديل المتعلق بالمادة ١-١١٠ من اللائحة المالية.</p>	<p>ستعيد الأمانة النظر في المادة ٦-١٠ من النظام المالي وفي المادة ١-١١٠ من اللائحة المالية وستقدم التعديلات المقترحة إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في مايو/أيار ٢٠٠١.</p>	<p>إعادة النظر في النظام المالي حيث إنه لا يتضمن بنوداً تعنى بهذا النوع من الحالات (الفقرتان ١٣ و٦٢).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
<p><b>٥- المساهمات السلعية</b></p>		
<p>أصبحت الجهة القائمة بأمر الشحنات البحرية قادرة على تقديم كشوف عمل منتظمة تبين أسعار السلع الفعلية استنادا إلى وثائق شراء صادرة عن المانحين. وسيتم إعداد إجراءات من أجل تنفيذ أسعار السلع الفعلية في شبكة معلومات البرنامج ونظامه العالمي (WINGS). ونظام WINGS هذا يضم برنامج أتمته يتيح إدخال تعديلات أبسط وأسرع على قيم السلع العينية. وسيتيح هذا البرنامج تسجيل السلع العينية التي ترد استنادا إلى أسعار فواتير المانحين وبعدل إليها المساهمات الدائنة المستحقة.</p>	<p>بدأت الأمانة مناقشات مع الجهة القائمة بأمر الشحنات البحرية لاستبيان منهجية تيسير التحديد المنتظم وحسن التوفيق لأسعار المشتريات الفعلية للمساهمات السلعية بغية تبسيط هذا الإجراء التقييمي الجديد. وحال إرساء ذلك فسيتم الحصول على موافقة الجهات المانحة على استخدام أرقام المشتريات الفعلية لتقييم مساهماتها من السلع.</p>	<p>بسط طرق تقييم المساهمات العينية في أعقاب تطبيق إجراء جديد في نهاية عام ١٩٩٧ (الفقرة ١٤). ثمة حاجة تدعو إلى توضيحات بشأن حالة الوثائق المعترف بها كفوائير من الجهات المانحة. إصدار إجراء أكثر تفصيلا وتتفيد من جانب البرنامج بما في ذلك استخدام رقابة أكثر فعالية لتفادي تكرار مثل هذه الحالات الشاذة وإتاحة إمكانية تصحيح بنوده المتعلقة بالتكاليف الفعلية (الفقرة ٦٦).</p>
<p><b>٦- المساهمات قيد التحصيل</b></p>		
<p>عقد في ٢٠٠١/٣/١ اجتماع بين قسم الموارد والعلاقات الخارجية وقسم المالية ونظم المعلومات وإدارة البرمجة في مصلحة العمليات وأعدت مذكرة لتحديد مسؤوليات كل وحدة في دورة إدارة المساهمات. المؤهلية الرئيسية لقسم الموارد وال العلاقات الخارجية هي كفالة أن تكون شروط المانحين مقبولة وأن تسجل المساهمات وتنسخ البرنامج. والمسؤولية الأساسية لإدارة البرمجة هي برمجة المساهمات مقابل المشروعات وفق شروط المانحين وضمان تقديم الكميات الملزם بها كمساهمات عينية. أسس في مايو/أيار ٢٠٠١ فرع جديد هو فرع حسابات المساهمات والمشروعات من موظفين من قسم المالية ونظم المعلومات. والمؤهلية الرئيسية الموكلة لهذا الفرع هي ضمان</p>	<p>تم إعداد مشروع وثيقة تحدد مسؤوليات جميع المكاتب المعنية بإدارة المساهمات والتعهدات في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠ وستوضع في صيغتها النهائية حال تتنفيذ نظام SAP، حيث إن هذا النظام الجديد سيسفر عن وظائف جديدة وإعادة توزيع بعض المسؤوليات.</p>	<p>أن تصدر الأمانة توجيهاً داخلياً على الفور لتعيين المسؤوليات بصورة جلية بشأن إدارة المساهمات، ولفرض علاقة عمل فعالة عبر الاجتماعات المنتظمة لمجموعة العمل المشتركة بين الأقسام القائمة بالفعل، ولرفع تقارير منتظمة عن المصاعب الناشئة والقرارات المتخذة (الفقرتان ١٥ و ٧٠).</p> 

الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1
تقديم حسابات كاملة وسلبية عن كل المساهمات والإبلاغ عنها. وسيعاد النظر في هذه المسؤوليات بعد أن يستقر تفزيذ نظام WINGS على نحو كامل.		
انظر ما تقدم.	مع اعتماد الوحدات النموذجية الجديدة للإدارة والمساهمات في النظام الجديد فإن من المنتظر أن يغدو تسجيل التعهادات أكثر اتساماً بحسن التوفيق وأن يتعزز تخصيص الموارد ورصد القيمة المستحقة للتعهادات بفضل قدرة نظام SAP على توليد التقارير المناسبة كأساس لاستعراض دوري أشمل وتحديث التعهادات والمساهمات. ستوثق الاجتماعات والقرارات المتخذة من جانب جماعة العمل القائمة على نحو أوفي من خلال محاضر الاجتماعات وإعداد التقارير المعنية.	تحديد واضح للمسؤوليات بين مختلف الوحدات الإدارية المعنية فيما يتعلق بتسجيل التعهادات، وتصنيص الموارد، ورصد القيمة المستحقة للتعهادات. واستعراض عملية إدارة التعهادات بشكل شامل ورفع مستوىها (الفقرة ٦٩).
		<b>٧- سياسة الاسترداد الكامل للتكاليف وتنفيذها</b>
طرح موضوع تحليل أوراق العمل للمناقشة مع الجهة المانحة في اجتماع عقد في أبريل/نيسان ٢٠٠١ وتم القبول به كأداة رصد مفيدة. وعرض التحليل الأرقام الكلية للمصروفات حسب فئات التكاليف الرئيسية مقارنة بما يقابلها من تعهدات وإيوادات حسب سنوات المساهمة. واستناداً إلى المعلومات التي يوفرها نظام WINGS عن التكاليف سيتم تعزيز رصد الاسترداد الكامل للتكاليف وستقوم الأمانة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ أيضاً بعرض وثيقة معلومات منفصلة على المجلس التنفيذي عن تحليل التكاليف وأحتواها.	نافق. وقد شرعت الأمانة في تحليل أوراق عمل للمساهمات إزاء المصروفات حسب أنواع التكاليف بغية توثيق ورصد الاسترداد الكامل للتكاليف من هذه الجهة المانحة الرئيسية. وستعرض صحيفة العمل مع الجهة المانحة وحال القبول بها فإنها ستنستخدم من كلاً الطرفين كأداة للرصد.	القيام بسرعة بإصدار إجراءات بشأن الطريقة التي يرصد بها البرنامج تنفيذ مبدأ استرداد التكاليف كاملة في حالة جهة مساهمة بارزة (الفقرة ٧٢).
		<b>٨- المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية</b>
دخل مشروع الاتفاق الأساسي مرحلته النهائية بعد أن خضع لدراسة قانونية وإدارية. ويجري حالياً إعداد مشروع مجموعة	قدم مشروع الاتفاق الأساسي الذي أعد مؤخراً إلى المستشار القانوني لاستعراضه والتتعليق عليه. ثم سيُخضع هذا المشروع لاستعراض	الانتهاء على الفور من وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأساسية وتنفيذها بحيث توضع المادة ٧-٤ من النظام المالي قيد التنفيذ



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
<p>جديدة من الإجراءات لتوجيه المكاتب القطرية يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى صيغ أوسع وأكثر دقة من تلك القائمة حاليا. ويعتمد مكتب المديرة التنفيذية للميزانية تعميم وثيقة عن الإدارة قبل نهاية أغسطس/آب ٢٠٠١ بعد إعدادها بالتشاور مع مصلحة العمليات والمكاتب القطرية والمستشار القانوني والوحدات التنظيمية الأخرى.</p> <p>جدير بالذكر أن البرنامج سينهي عملياته في البلدان من غير أقل البلدان نموا وسيركز على أقل البلدان نموا وبالتالي سيتراجع عدد البلدان القادرة على تسديد هذه المساهمات مما سيؤدي إلى انخفاض إجمالي المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية.</p>	<p>الداخلي لتحديد آثاره على سياسات الموارد والتمويل طويلاً الأجل، ولوضعه في صيغته النهائية ثم إرساله في نهاية المطاف إلى المكاتب الميدانية للبرنامج. ويعتمد مكتب الميزانية إنجاز وثيقة إدارة بحلول ٢٠٠٠/١٠/١ تحدد قضايا المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية وتوصي بإجراءات لإدارة هذه المساهمات.</p>	<p>الكامل عبر اتفاقيات وافية مع الحكومات الملتزمة أو من خلال إغفاءات واضحة يمنحها المجلس التنفيذي (الفقرتان ٦ و ٧٧).</p>
<p>سيدرجها مكتب المديرة التنفيذية لشؤون الميزانية في الوثيقة المشار إليها أعلاه.</p>	<p>ستحل أساليب المحاسبة المتبعية إزاء المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية من حيث آثارها على المساهمات العينية التي تقدمها الحكومات الضيفية. وستستعرض ذلك اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون المالية والميزانية) نظراً لما له من أثر على النظام الموحد للأمم المتحدة.</p> <p>ستتصاغ السياسة المحاسبية بشأن المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية في ضوء الانفاق الأساسي الجديد والمعايير المحاسبية الموحد للأمم المتحدة الذي ستضعه اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون المالية والميزانية).</p>	<p>ينبغي إدراج المساهمات المستندة إلى التزامات قانونية على أنها مساهمات قيد التحصيل (الفقرة ٧٧).</p> 
<p>سيدرجها مكتب المديرة التنفيذية لشؤون الميزانية في الوثيقة المشار إليها أعلاه.</p>	<p>ستتصاغ لوائح مالية مناسبة لاستكمال المادة الرابعة-٧ من النظام المالي.</p>	<p>إصدار لوائح وتعليمات مالية لاستكمال المادة الرابعة-٧ من النظام المالي وتزويد البرنامج بمعايير وقواعد إجرائية واضحة فيما يتعلق بتطبيق المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية وطرق التقدير المستخدمة في تحديد المقادير المطلوب بها (الفقرتان ٦ و ٧٧).</p>

الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)	نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
		<b>٩- الالتزامات القائمة واعتمادات المدفوعات المقبلة</b> أكدت الأمانة لموظفي مكتبنا بأنه في ظل النظام الجديد للمعلومات فإن المقدار الذي سيدرج في الاعتمادات سيسخالص من التقارير، ومن ثم فإن ذلك سيكفل تفادي التقدير البخس للمستوى الفعلي للالتزامات القائمة بنهاية فترة السنين التي تقدم التقارير عنها. في إطار SAP تم اعتماد نظام جديد لتسجيل التزامات النقل الداخلي والتخزين والمناولة في نظام WINGS تفادي التقدير البخس للمستوى الفعلي للالتزامات القائمة بنهاية فترة السنين التي تقدم التقارير عنها. سيتضمن تغير أساليب تسجيل مصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة في نظام WINGS تفادي التقدير البخس للمستوى الفعلي للالتزامات القائمة بنهاية فترة السنين التي تقدم التقارير عنها. سيتمكن تقرير من النظام بين اعتمادات النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي لم يتم الالتزام بها.
		<b>١٠- إلغاء الالتزامات القائمة</b> ابتعاد طريقة أكثر شفافية لتسجيل الملاحة بحيث تعرض في الكشوف المالية الفعلية وليس في المذكرات فقط (الفقرتان ١٩ و٨٨). في ظل نظام SAP يمكن استخلاص تقرير بين تفاصيل الالتزامات الملاحة بحسب فئة الصرف/التكليف من النظام، وسيستخدم هذا التقرير كأساس لإدراج القيد في المذكرات لتعزيز الشفافية أكثر فأكثر.
		<b>١١- مصروفات المكاتب الفطرية</b> زيادة الاهتمام بعملية تحديث ورصد مصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة (الفقرة ٨٩). أعدت الأمانة بالفعل قائمة شاملة بالمشروعات النشطة ومعلومات عن مصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة. وسيستخدم ذلك كأدلة لرصد التقدم المحرز في استعراض وتحديث الأسعار وكجدول زمني لعمليات التحديد والمشاركة في بعثات استعراض النقل الداخلي والتخزين والمناولة من المقر الرئيسي.
		اتخاذ تدابير فورية ووافية ترمي إلى تعزيز رقابة المقر الرئيسي على المعاملات الميدانية (الفقرتان ٢٢ و٣٣): يجري وضع استراتيجية لتعزيز فرع الشؤون المالية الميدانية على نحو واف من حيث النوعية والعدد في ضوء عملية تطبيق اللامركزية ومع تنفيذ نظام SAP.



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
<p>الأنشطة المالية الميدانية على نحو مننظم. وستقوى هذه الآليات تمشيا مع انتشار نظام WINGS في المواقع الميدانية واستقراره.</p> <p>ومع استكمال عملية إنشاء المركزية ستحافظ هيكلية الدعم الميداني على مشارارات وثيقة مع الموظفين الماليين في المكاتب الإقليمية والقطرية. وقد استكمل إنشاء نظام قاعدة البيانات الميدانية التفاعلية بين المكاتب القطرية ونظام SAP واختبر وبدأ تطبيقه في كل المكاتب القطرية بما في ذلك مكاتب الارتباط والمكاتب الإقليمية منذ فبراير/شباط ٢٠٠١. وهو يتيح تخزين عمليات المكاتب القطرية المالية في نظام WINGS. وستتعزز معالجة عمليات المكاتب القطرية مع استكمال انتشار نظام WINGS إلى المكاتب الإقليمية والقطرية.</p>	<p>وفي الآونة الأخيرة قام الفرع المذكور باستحداث وتطبيق آليات جديدة تكفل قدرًا أكبر من الإشراف التفعيلي والمنتظم، ورصد أنشطة المكاتب القطرية وتقديم التقارير عنها بما يضمن أداء المسؤوليات الشامل للمقر الرئيسي المتعلقة بالإدارة المالية على النحو المناسب في ظل الترتيبات التنظيمية الجديدة.</p> <p>وعلى النهج ذاته فقد أدخل فرع الشؤون المالية الميدانية مؤخرًا طريقة أشد انتظاما لتقاسم الدروس المستفادة وعزز من العملية التشاورية بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.</p> <p>ويعتبر تطوير حزمة منقحة لتقديم التقارير للمواعنة بين المكاتب القطرية ونظام SAP من بين التدابير الجاري اتخاذها مع تنفيذ النظام المذكور. وستوضع آليات تقديم التقارير الشهرية في صيغتها النهائية وتعتمد كما ستطبق وتتابع بشكل أشد نشاطا.</p>	<p>تعزيز وحدة المقر الرئيسي المسئولة عن رصد المحاسبة الميدانية بشكل كاف؛</p> <p>تنفيذ هذه الوحدة لأنشطة الرقابة على المعالجة الامركنية كعملية متواصلة على مدى الفترة المالية بحيث يمكن إجراء التقييم الشامل في المقر الرئيسي واستخلاص الدروس وعميمها على المكاتب الامركنية وتنفيذها بصورة فعالة في الوقت المناسب؛</p> <p>الطلب إلى المكاتب الإقليمية تقديم تقارير وافية وشهرية عن عمليات المعالجة والمراقبة المنفذة في تجمعاتها بحيث يكون المقر الرئيسي في وضع يتيح له متابعة الحالة الفعلية واتخاذ التدابير التصحيحية إن دعت الحاجة.</p>
١٢ - تكاليف دعم البرنامج والإدارة		
محاسبة تكاليف دعم البرنامج والإدارة		
<p>ستدرج في وثيقة الإدارة التي أشير إليها أدنا.</p> <p>في يونيو/حزيران عام ٢٠٠٠ قامت المديرة التنفيذية بصياغة منهجية لتدابير الحساب، والمحاسبة، وتقديم التقارير المتعلقة بتكاليف الدعم غير المباشر باعتمادها مصدرًا من مصادر تمويل تكاليف دعم البرامج والإدارة. وينفذ المزيد من أنشطة التحليل الآن للتعامل مع المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية كمصدر تمويل إضافي لتكاليف دعم البرامج والإدارة.</p>	<p>تشتمل مبادئ سياسات التمويل طويل الأجل التي اعتمدت عام ١٩٩٥ على مبدأ استرداد التكاليف كاملة القاضي بتغطية تكاليف دعم البرامج والإدارة من المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية ومن تكاليف الدعم غير المباشر المفروضة على المساهمات في التكاليف التشغيلية بمعدلات مسبقة التحديد يقرها المجلس التنفيذي. على أن هذه المبادئ لم تكن قد نفذت بعد كاملا في الفترة المالية ١٩٩٩-١٩٩٨ (الفقرتان ٣٢ و ١٠٤).</p>	

<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>نوصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
<p>وإدارة أموال تكاليف الدعم المباشر.</p>	<p>ومبادئ توجيهية عن استخدام تكاليف الدعم المباشر بانتظار وضعه في صيغته النهائية.</p>	
<p>في نظام WINGS ستحسب المستحقات على أساس السلع التي تردد أو الخدمات التي تقدم مما سيحصر الالتزامات المستحقة المزمع تحميلاها بالالتزامات السارية والقانونية. أما المكاتب القطرية التي لن تكون قد بدأت بتطبيق نظام WINGS بنهاية فترة السنين فإنها ستتمسك دفاتر يومية لتدوين مصروفات دعم البرامج والإدارة وتكاليف الدعم المباشر. وستصدر التعليمات الخاصة بذلك في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ كجزء من تعليمات إقفال الحسابات.</p>	<p>ستصدر إرشادات واضحة ومناسبة عن المعالجة المحاسبية للالتزامات المستحقة مع تنفيذ نظام SAP.</p>	<p>استخدام طريقة أشد صرامة في المستقبل في عمليات الاستعراض والإبلاغ المتصلة بالالتزامات المستحقة المزمع تحميلاها في نهاية الفترة المالية على ميزانية دعم البرامج والإدارة (الفقرة ١٠٦).</p>
<p><b>١٣ - إدارة الأموال النقدية</b></p>		
<p>تم تنفيذ نوصيات الخبراء الاستشاريين من أجل تعزيز أمن النظم المصرفية الإلكترونية وجرى استعراضها وتحديثها وفق أفضل الممارسات في إدارة الأموال النقدية. ويجري حالياً إعداد طلب إعداد اقتراح بحل متكامل من جانب الخزانة وسيعلن على البائعين والموردين المحتملين بنهاية العام. ولا يزال العمل جارياً من أجل استكمال وجيز الخزانة.</p>	<p>وصل وجيز الخزانة إلى مرحلة متقدمة من الإعداد وسيصدر قبل نهاية العام. ويجري تنفيذ التوصيات التي تقدم بها الخبراء الاستشاريون لتعزيز أمن النظم المصرفية الإلكترونية.</p>	<p>ثمة حاجة ملحة لامتلاك البرنامج للأدوات الضرورية لإدارة وظيفة الخزانة بطريقة حديثة وكفؤة، وينبغي القيام بذلك على وجه الخصوص على أساس الرؤساء المتعلقة بعمليات الخزانة التي بدأت في بنایر/قانون الثاني عام ٢٠٠٠ والمقررات الناتجة التي وضعتها شركة استشارية بشأن تعزيز نظم الأمن وتقديم نظم الخزانة (الفقرتان ٢٥ و ٤٠).</p>
<p><b>٤ - سياسة إدارة الاستثمارات</b></p>		
<p>وضعت الأمانة إجراءات لمراقبة وتقدير أداء مديرى الاستثمارات الخارجية كأساس لتقديم التقارير إلى لجنة الاستثمارات. وتجرى حالياً مباحثات بين البرنامج والصندوق الدولى للتنمية الزراعية لإيكال هذه الخدمات إلى جهات خارجية.</p>	<p>تدرس الأمانة خيارات حالياً لضمان الرقابة والإشراف الفعالين على مدراء الاستثمارات الخارجية الذين تم التعاقد معهم مؤخراً وهما: تعزيز الموارد الحالية لوحدة الخزانة أو تكليف وكالة للأمم المتحدة متمركزة في روما ذات خبرة واسعة في إدارة الاستثمارات بالقيام ب الوظائف المعنية. وقد عقدت عدة اجتماعات بين الوكالة تلك والبرنامج بهدف تقاسم الخدمات المشتركة.</p>	<p>إنجاز الأمانة على الفور للصياغة النهائية من الإجراءات الخطيرة المطبقة على إدارة الاستثمارات وتعزيز هيكلها لضمان رقابة وإشراف فعالين على المدراء الخارجيين ومراقبة الحسابات المصرفية (الفقرتان ٢٥ و ١١٩).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
		<p><b>١٥ - الحسابات المصرفية</b></p> <p><b>الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي</b></p>
<p>تجري مطابقة الكشوف المصرفية بانتظام، والهدف هو إجراء ذلك شهرياً عندما يصبح نظام WINGS مأولاً. ومن المتوقع أن يشرع بحلول الرابع الأخير من هذه السنة بتخزين المعطيات آلياً لتسهيل مطابقة الأرصدة المصرفية يومياً مع الأرصدة الدفترية للحسابات المصرفية للمقر الرئيسي وذلك كجزء من نظام WINGS. وإلى أن يستكمل التخزين الآلي للكشوف المصرفية سيتم تخزين أرصدة وعمليات الحسابات المصرفية الإلكترونية على أساس يومي ومقارنتها بالعمليات النقدية التي تكون قد أجرتها الأمانة خلال اليوم السابق.</p> <p>وقد حددت مذكرة قسم المالية المؤرخة في ٢٠٠١/٥/٢٢ بوضوح المسؤوليات عن مطابقة الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي والمكاتب القطرية.</p>	<p>تتخذ التدابير في الوقت الحاضر للتمييز بوضوح أكبر بين أدوار وحدة الخزانة ومكتب الشؤون المالية الميدانية لضمان عمليات أشد نشاطاً للمطابقة والرصد الشهريين لمحاسبة المعاملات النقدية، ولا سيما بالنسبة لحسابات الأرصدة الصفرية. وتتم الآن مطابقة كشوف الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي بانتظام ومن المزمع نقل هذه المسئولية من الخزانة بخطوة التهوض بمراقبة هذه الأصول وحمايتها.</p>	<p>الالتزام الصارم بالقواعد التي تحكم مطابقة الكشوف المصرفية لأنها ضرورية لرصد مدى دقة سجلات المحاسبة وحماية أصول البرنامج (الفقرة ١٢٠).</p>
		<p><b>الحسابات المصرفية الميدانية</b></p>
<p>مع الترتيبات المصرفية المركزية الجديدة لتحويل المساهمات بغير دولار الولايات المتحدة وبعد أن أصبحت وظيفة المسؤوليات في المقر الرئيسي مركزية، ستغلق بنهاية العام ٩ حسابات مصرافية من أصل ٢٦ حساباً في المقر الرئيسي. وبعد إنشاء قاعدة بيانات مستوفاة للحسابات المصرفية للمكاتب القطرية سيصبح بالإمكان تفحص وتقديم طلبات المكاتب الميدانية فتح حسابات مصرافية جديدة قبل الموافقة عليها.</p> <p>وقد تم في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إنشاء قاعدة بيانات لكل الحسابات المصرفية للمكاتب القطرية لأغراض مراقبة مستويات المبالغ النقدية المحفظ بها في المكاتب القطرية والتحكم بها وبعد استناداً إلى هذه القاعدة تقرير شهري عن أرصدة الحسابات</p>	<p>تطبق القواعد الحالية بالفعل بصرامة أشد كما يجري تدبير أكثر نشاطاً للمتطلبات التشغيلية لفتح الحسابات المصرفية الجديدة كما ينظر في ما إذا كانت ما تزال هناك حاجة إلى العديد من الحسابات المصرفية القائمة في إطار الأنشطة الحالية لتصفية البيانات استعداداً لتنفيذ نظام SAP.</p>	<p>الالتزام الصارم بالقواعد الناظمة لفتح وإغلاق الحسابات المصرفية للبرنامج وتحديد المسؤوليات لتشغيل كل حساب مصرفي منفرد في المقر الرئيسي وفي الميدان (الفقرتان ٢٦ و ١٢٢).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>نوصيات المراجعين الخارجيين</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
<p>النقدية. ويستخدم التقرير أيضاً كأساس لمراجعة استمرار الحاجة إلى الحسابات المصرفية القائمة.</p>		<p><b>١٦ - الأموال المحولة إلى نقد والمحفظ بها كأمانة</b></p>
<p>يجري حالياً، وإثر تقرير المراجعة الداخلية عن التحويل إلى نقد وتصوبيته (AR/05/01) المؤرخ في ٢٦/٣/٢٠٠١، العمل من أجل تحسين النهج المتبع في معالجة نتائج المراجعات الخارجية المحلية والتركيز عليها بهدف تعزيز وعي الإدارة ومسؤوليتها فيما يخص التحويل إلى نقد. ومن الأمثلة على ذلك توزيع كشوف الأرصدة المصرفية دورياً على الموظفين التنفيذيين والمدراء الإقليميين.</p> <p>وفضلاً عن هذا فإن تقارير مكتب الخزانة عن مستوى الأموال المحولة إلى نقد ومكوناتها أصبحت تعرض على لجنة الاستثمار مرة كل ثلاثة أشهر.</p>	<p>يولى اهتمام أكبر إلى التطبيق الصارم للسياسات والإجراءات في إدارة الأموال المحولة إلى نقد والتي يحتفظ بها البرنامج كأمانة وفي محاسبتها. وكما أقر المراجع الخارجي فقد برمز ذلك في الكشوف المالية بطريقة أشد شفافية. ومع تنفيذ نظام SAP فستوضح الإجراءات المحاسبية على نحو أفضل وستكون التقارير عن هذه المسألة ميسورة للقيام برصد أحسن.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتب المراجعة الداخلية يقوم بتحليل تقارير المراجعة الخارجية المحلية عن الأموال المولدة وفقاً لما طلبه تعميم الإدارة التنفيذية ٩٥/٠٠٧ وتوجيه مصلحة العمليات ٩٥/٠٠٢. ويتقدم مكتب المراجعة الداخلية بتقارير سنوية إلى الإدارة على أساس موحد عن القضايا والشواغل الناشئة عن تلخيص أوجه الضعف القطريّة/الخاصة بالمشروعات، والتوصيات، وتدابير متابعة قضايا السنوات السابقة والتقارير التي لم ترفع. كما أن مكتب المراجعة الداخلية يغطي مشروعات تحويل الأموال إلى نقد في بعثات المراجعة التي يقوم بها إلى المكاتب القطرية، وينفذ مشاورات ثنائية منتظمة مع هذه المكاتب.</p>	<p>توجيه المزيد من الاهتمام إلى إدارة الأموال المحولة إلى نقد والمحفظ بها كأمانة حيث إن عمليات المراجعة المحلية لم تتفز بانتظام وإن المقدار الكلي للأصول السائلة، أي الأموال النقدية واستثمارات الأموال النقدية الحرة، تتجاوز كثيراً في بعض البلدان متطلباتها التشغيلية (الفقرتان ٢٦ و١٢٤).</p>
		<p><b>١٧ - فوائد حسابات الأمانة والحسابات الخاصة</b></p>
<p>لا حاجة لاتخاذ إجراء آخر.</p>	<p>إن أسلوب حساب الفوائد أسلوب ينماشى مع السنوات السابقة ولا حاجة إلى النص عليه في النظام المالي.</p> <p>في نظام SAP سيتم توليد معدلات الفائدة المركبة من النظام الجديد وسيكون إدراج مصروفات المكاتب القطرية متسمًا بحداثة أشد مما يقلل من أثر هذه العوامل على حساب الفائدة.</p>	<p>النص في النظام المالي على أسلوب اقتطاع جانب من الفائدة المحصلة لحسابات الأمانة قبل إعادة تخصيصها (الفقرة ١٢٦).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p> <p><b>١٨ - الحسابات الدائنة والمدينة</b></p>
<p>استكملت عملية المطابقة مع منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٠. وقد تم تحديد الفوارق وتفسيرها. والمحادثات جارية مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن طرق تيسير مطابقة الحسابات على نحو منتظم.</p>	<p>تتفق المطابقة كعملية متواصلة حيث إن المعاملات تسجل كل شهر، وهو ما قد يحتوي أو لا يحتوي على فوارق. وفي حالة منظمة الأغذية والزراعة فإن مطابقة حساباتها الرسمية (نظام Oracle) ونظام مرتباتها (Finsys) ستتم وستجرى المطابقة مع سجلات البرنامج</p>	<p>مواصلة عملية المطابقة بين البرامج ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أن يحظى الفارق الحالي بين المقادير المدينة والدائنة بتفسير كامل. ومن الواجب بعد ذلك أن تندو هذه العملية روتينية بحيث تتفق كل شهر (الفقرتان ٢٨ و ١٣٢).</p>
<p>تمت مطابقة الحساب مع منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ على أساس سجلات نظام Oracle.</p>	<p>تجري عملية تصفية واسعة لبيانات كل حسابات الميزانية، بما في ذلك الحسابات الدائنة والمدينة الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة استعداداً لنقل البيانات إلى نظام SAP وتولي البرنامج وظائف المرتبات من منظمة الأغذية والزراعة.</p>	<p>وفي حالة منظمة الأغذية والزراعة فقد كشفت المراجعة الحاجة إلى مطابقة الحساب المدين مع معاملات المرتبات لأن البيانات جاءت من نظماء مختلفين (الفقرة ٢٨). وينبغي مواصلة الجهد للتوصيل إلى تفسير لفارق بين بيانات المرتبات لنظام Finsys وسجلات نظام Oracle لعام ١٩٩٩ وحساب ما يتعلق بعام ٢٠٠٠، كما يجب أن تدخل التعديلات الضرورية. وعلى البرنامج أن يحصل من المنظمة على معاملات المرتبات من نظام Oracle لا من نظام Finsys تفادياً لحدوث فوارق في المستقبل (الفقرة ١٣٢).</p>
<p>لقد استكملت عملية التصفية مع ما يتصل بها من تعديل للبيانات. وصفيت أيضاً نسبة كبيرة من القيود المؤقتة وغير الأكيدة قبل ترحيل البيانات إلى نظام WINGS في أغسطس/آب ٢٠٠١. ورحلت بعض القيود المؤقتة إلى WINGS ولكن مع إطار زمني محدد أو منهجه للتصفية في النظام الجديد.</p>	<p>في إطار استراتيجية النقل لتنفيذ نظام SAP تم توفير إرشادات وإجراءات واسعة لتسهيل تصفية كل البنود المؤقتة وغير الأكيدة التي ستنتقل إلى النظام الجديد.</p>	<p>هناك حاجة مطلقة إلى تصفية جميع القيود المؤقتة وغير الأكيدة قبل ترحيل البيانات إلى النظام الجديد (الفقرة ٣٠).</p>
<p>سيوفر نظام WINGS معلومات تفصيلية عن السلف الشخصية وستتم مراقبة هذه الحسابات مراراً أكثر إحكاماً لضمان استعادة السلف التي تزيد مدتها عن ثلاثة شهور في الوقت المناسب وكى لا تدرج في الكشوف المالية.</p>	<p>سيصون نظام SAP الجديد دفاتر أستاذ فرعية للموظفين الأفراد بما ييسر عرض المبالغ الدائنة والمدينة بمقدار إجمالية في الكشوف المالية.</p>	<p>توجيه المزيد من الاهتمام إلى معالجة السلف الشخصية بحيث لا يتجاوز أجلها فترة ثلاثة أشهر والامتناع عن تنفيذ التفاصيل بين المبالغ الدائنة والمدينة الخاصة بالموظفين في الكشوف المالية (الفقرة ١٣٥).</p>



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)	نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
		<b>المبالغ المستحقة من الحكومة المضيفة</b> اتخاذ التدابير لمطالبة الحكومة الإيطالية بمبالغ مستحقة تتعلق بالأجور المدفوعة لعملية النقل من المقر الرئيسي السابق إلى الموقع الجديد في باركو دي ميديتشي (الفرقتان ٣٠ و١٣٦).
في ١٠/٤/٢٠٠٠ وافقت الحكومة المضيفة على تسديد هذه التكاليف حتى ١٢٥ مليار لير إيطالي تقسيطاً خلال فترة ثلاثة سنوات. وقد قدرت الأولى وقى دره ٢٥ مليار لير في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠.	أرسلت مذكرة شفوية إلى السلطات الإيطالية في يوليه/تموز ٢٠٠٠.	<b>تكليف إعداد المشروعات</b>
سيقوم فرع المساهمات وحسابات المشروعات وهو الفرع الجديد في قسم المالية بهذه الوظيفة	سيرصد فرع الحسابات رصداً وثيقاً هذا الحساب في استعراضه الشهري للكشفوف المالية	رصد حساب تكليف إعداد المشروعات وتصفيته بانتظام (الفرقتان ٣٠ و١٣٧).
ستصدر خطة إجراءات WINGS للإرساليات العاجلة وغرامات التأخير في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ كتعليمات مشتركة بين مصلحة العمليات وقسم الخدمات الإدارية وقسم المالية	ستجري الوحدات المعنية في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية اتصالات لتحديد وتيسير الإجراءات التي ستسفر عن تسوية أفضل توقيتاً لحسابات الإرساليات العاجلة وغرامات التأخير.	<b>حسابات الإرساليات العاجلة وغرامات التأخير</b> دفع الإرساليات المستعجلة واسترداد غرامات التأخير، أو شطبها بناءً على قرار من المديرة التنفيذية، وفقاً لقاعدة الحالياً، دون المزيد من التأخير (الفرقتان ٣٠ و١٤٠).
أقر المجلس التنفيذي بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٠ تحويل مبلغ ٨٩,١١,٥٠٠ دولار إلى حساب الاستجابة العاجلة. وتم تحليل مطالبات ومستردات التأمين من ١٩٩٥ فما بعد تحليله مفصلاً. وتمت تصفية الحسابات المتعلقة والمطالبات المستكملاً أو المستوفاة. وقد تم تحديد مستردات التأمين المستحقة للجهات المانحة وحساب الاستجابة العاجلة والمطالبات ضد الغير ومستحقات التأمين الذاتي تمهدًا لترجمتها على نظام WINGS.	ستشطب الزيادة الشاملة المتعلقة بمستردات التأمين الصافية في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٤ والبالغة ٨٩,١١,٥٠٠ دولار. وستقدم توصية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠٠٠ لنقد مستردات التأمين الصافية التي لا يمكن ربطها بجهات مانحة محددة إلى حساب الاستجابة العاجلة. ويجري حالياً تحليل مطالبات ومستردات التأمين بعد عام ١٩٩٤ وما تلاه قبل نقل البيانات إلى نظام SAP الجديد وستتخد الخطوات المناسبة على الفور.	<b>حسابات التأمين</b> ينبغي أن تشطب الزيادة الشاملة المتعلقة بالفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٩. وينبغي بذلك كل جهد ممكن لإنجاز عملية المطابقة بالنسبة للفترة الواقعة بعد عام ١٩٩٤ بالنظر إلى النقل القائم للبيانات وإعداد عمليات الشطب الضرورية (الفرقتان ٣٠ و١٤٢).



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p> <p><b>مستردات التأمين المستحقة للجهات المانحة</b></p>
<p>جزء من عمليات ما بعد الترحيل سيتم إبلاغ الجهات المانحة بمستردات التأمين بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ لبيان قرارها المفضل.</p>	<p>إثر عمليات تحليل مستردات التأمين المشار إليها آنفا، سيتم على الفور إبلاغ الجهات المانحة المعنية بها وسيستخلاص قرارها المفضل بشأن التصرف فيها. أما المستردات التي سبق الإخطار بها فستجري متابعتها بنشاط.</p>	<p>تعتبر تصفية كل هذه الحسابات وإبلاغ الجهات المانحة أو المجلس التنفيذي أمرا يتسم بالإلحاح ونوصي بشأنه بتدابير عاجلة وفعالة (الفقرة ٣٠ و ٤٢).</p>
<p>انظر الملاحظة السابقة بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة المضيفة في ٢٠٠٠/١٠/٤.</p>	<p>تابعت الأمانة هذا الأمر بنشاط مع الحكومة المضيفة.</p>	<p>مواصلة الأمانة سعيها لاسترداد مبلغ ٣,٤ مليون دولار من الحكومة المضيفة المستحق عليها لتجهيز المقر الرئيسي السابق (الفقرة ٤٤).</p> <p><b>٩- الخطوة المتعلقة بالموظفين</b></p>
		<p><b>خطوة مدفوعات نهاية الخدمة والصندوق المتعدد لمدفوعات التعويض</b></p>
<p>تلت الأمانة آخر تقرير للتقييم الإكتواري (نهاية ١٩٩٩) ولديها تحفظات بشأن الطريقة التي اتبعت في إعداده. لذلك تعكف الأمانة على وضع استراتيجية لاتخاذ إجراءات تطبق بعد التقييم الإكتواري بنهاية عام ٢٠٠١.</p>	<p>على نحو ما أوضح للمراجع الخارجي فإنه سيتم التقدم باقتراح إلى المجلس التنفيذي كي ينقل إلى احتياطي استحقاقات الموظفين أي مبلغ فائض ناشئ عن الفرق بين التقييم الإكتواري لخطط استحقاقات الموظفين والقيمة الدفترية للاستثمارات، حال توافر التقييم الأخير. وستدرج الاستثمارات والخصوم الإكتوارية وتوضيح على هذا النحو.</p>	<p>تعديل البرنامج لسجلاته المتعلقة بخطوة مدفوعات نهاية الخدمة والصندوق المتعدد لمدفوعات التعويض حال تلقي المعلومات ذات الصلة وأن يتخذ المجلس التنفيذي قرارا بشأن إعادة تخصيص أي زيادة في الاستثمارات (الفقرة ٣١ و ٤٧).</p> <p>الإبلاغ عن نصيب البرنامج من الخصوم الإكتوارية بما يتماشى مع السياسة المعلنة لمنظمة الأغذية والزراعة والتوصيل إلى اتفاق مع البرنامج لتنفيذ مثل هذه السياسة (الفقرة ٤٦).</p>
		<p><b>استحقاقات الموظفين الخاضعين لعقود مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</b></p>
<p>طلبت الأمانة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزويدها بمعلومات عن مدى تزويده لموظفي البرنامج الميدانيين باعانت طيبة لما بعد الخدمة. وقد رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه يعكف على جمع المعلومات المطلوبة وأنه سيقدم إجابة كاملة بعد استكمال أعمال عام ٢٠٠٠.</p>	<p>أجرت مشاورات أولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية الحصول على المعلومات المطلوبة بغرض إدراجها في الكشف المالية المقبلة. واقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاقد مع الشركة الاستشارية ذاتها حيث إنها هي الشركة التي تتولى أيضا إجراء الدراسات الإكتوارية لمنظمة الأغذية والزراعة.</p>	<p>قد لا تكشف المذكورة ١٨ من الكشفوف المالية المقدار الإجمالي للخصوم المرتبطة بالموظفين المحليين من ذوي العقود الخاصة لقواعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينبغي تقييم تلك الخصوم ورفع التقارير عنها في الكشفوف المالية المقبلة (الفقرة ٤٩).</p>

<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1</p>	<p><b>نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
		<p><b>مسائل الإدارية - ٢٠ سياسة الامركزية</b></p>
		<p><b>إنشاء وتعديل "الجمعات"</b></p>
<p>لا حاجة لأي إجراء آخر.</p>	<p>سيتم الإعلان عن أي تغيرات من خلال تعليمات تصدرها المديرة التنفيذية.</p>	<p>ينبغي أن تعد القرارات المتصلة بإنشاء تجمع أو تعديل حدوده في المستقبل على أساس إجراءات محددة بوضوح بما في ذلك وضع مبررات داعمة متينة وأن تضفي الصفة الرسمية على هذه القرارات عبر تعليمات تصدرها المديرة التنفيذية (الفقرتان ٣٣ و ١٥١).</p>
		<p><b>مهام المكاتب الإقليمية</b></p>
<p>أصدر المدير التنفيذي المساعد العمليات تعليمات بشأن الامركزية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ حدد فيها مختلف أدوار ومسؤوليات المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي. وكانت الامركزية أحد المواضيع الرئيسية في ندوة كبار المدراء لوضع الاستراتيجيات التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وناقش موضوع الأدوار والمسؤوليات مرة أخرى خاصة في سياق المرحلة الأخيرة من تحويل المكاتب الإقليمية في إفريقيا وأسيا إلى الامركزية بحلول ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وفي الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠١، عقدت مكاتب العمليات الإقليمية ومصلحة العمليات حلقات عملية لمناقشة تنفيذ المرحلة الأخيرة من الامركزية. وسيجري تحديث تعليمات مصلحة العمليات الصادرة عن المدير التنفيذي المساعد في سياق المرحلة الأخيرة من عملية التحول إلى الامركزية وسيصدر تعليم من المديرية التنفيذية بشأن الامركزية.</p>	<p>أجرى استعراض حمل عنوان "إنجاح الامركزية". وتشمل نتائج هذا الاستعراض توحيد كل الإرشادات عن الامركزية، وإعداد مصفوفة مساعدة وبيانات وظيفية مفصلة عن كل مكتب من مكاتب التجمعات. وستنفذ التوصيات النهائية لاستعراض أيضاً في المقار الرئيسية ومكاتب التجمعات من خلال إقامة ندوات توعية ودورات تدريبية وإعداد مبادئ توجيهية.</p>	<p>ينبغي أن تضع الأمانة سياسة واضحة لتحديد المسؤوليات المختلفة للمكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والمقر الرئيسي. كما ينبغي أن تحدد كل الوظائف التي يؤديها المدراء الإقليميون بصورة واضحة وأن توصف في تعليمات مفصلة، وأن يتم إصدار بيانات خطية كلما دعت الحاجة إلى عمليات تكييف للنمط الأساسي. (الفقرة ١٥٤).</p>



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
<b>أوجه القصور في تنفيذ بعض المهام المحددة</b>		
<p>وزعت الأمانة، ضمن جهودها لتحسين عملية استعراض النقل الداخلي والتخزين والمناولة، مذكرة بتاريخ ٢٠٠١/٩/٢ على مديرى المكاتب الإقليمية والقطرية حددت فيها سياسة قسم النقل والإمداد فيما يتعلق بإجراءات التصنيفة لأسعار النقل الداخلي والتخزين والمناولة في ميزانيات المشاريع. وفي اجتماع عام لكتاب موظفي النقل والإمداد عقد في أبريل/نيسان ٢٠٠١ جوت مناقشة قضايا النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي ستتركز على حساب الأسعار والاستعراض.</p> <p>وستقوم الأمانة بتقصي مستويات الإنفاق على النقل الداخلي والتخزين والمناولة في حسابات المشاريع المقفلة بهدف تحديد العوامل المشتركة التي تؤدي إلى الابتعاد عن الأسعار المحددة في ميزانية المشاريع وستتخذ إجراءات حسب الاقتضاء.</p>	<p>تشمل خطة عمل عام ٢٠٠٠ الخاصة بفرع التدريب والتطوير المهني إصدار مبادئ توجيهية عن تخصيص أموال التدريب وإدارتها ورصدها. وستعمم هذه المبادئ التوجيهية على كل المكاتب القطيرية ووحدات العمل في المقر الرئيسي. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن النقل الداخلي والتخزين والمناولة؛ انظر الاستجابة المتعلقة بالجزء ٩ المععنون "الالتزامات المستحقة والاعتمادات" أعلاه. كما تعتمد الأمانة أن تصدر تقريرا شاملًا للوضع من خلال عمليات استعراض النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي ستفذها كل عامين المكاتب القطيرية تحت إشراف قسم النقل والإمداد.</p>	<p>أن توجه الأمانة اهتماما خاصا إلى قضايا تدريب الموظفين، وعمليات استعراض النقل الداخلي والتخزين والمناولة، وأن تقوم الوحدة المسؤولة في المقر الرئيسي على وجه الخصوص بإصدار تقدير شامل فيما يتصل بالعمليات آنفة الذكر (الفقرة ١٥٥).</p>
<b>تمويل المكاتب الإقليمية</b>		
<p>سيقوم مكتب المديرة التنفيذية بإصدار مبادئ توجيهية بشأن آليات تمويل الوظائف من تكاليف الدعم المباشر لمكاتب المقر الرئيسي وفي الميدان بما في ذلك المكاتب الإقليمية.</p>	<p>شكلت جماعة عمل تضم ممثلين عن مكتب مساعد المدير التنفيذي للعمليات، وإدارة البرمجة، وقسم المالية ونظم المعلومات، وقسم الموارد والعلاقات الخارجية، وبرئاسة مكتب المديرة التنفيذية للعناية بأمر قضايا التمويل للوظائف في المكاتب القطيرية والإقليمية. وتصدر مبادئ توجيهية بهذا الشأن من حين إلى آخر.</p>	<p>ينبغي بذلك كل جهد مستطاع لتنسق الوظائف في المكاتب الإقليمية قدر الإمكان مع مصادر تمويلها. وإذا ما اقتضى الأمر اقتسام بعض الوظائف بين المكاتب القطيرية والإقليمية فإن ذلك ينبغي أن يتم عبر إجراءات محددة ورسمية (الفقرة ١٥٦).</p>
<b>تطبيق اللامركزية على مكاتب العمليات الإقليمية</b>		
<p>أوضحت التعليمات التي أصدرها المدير التنفيذي المساعد للعمليات في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ بشأن اللامركزية والتي أشير إليها آنفاً أدوار ومسؤوليات مكاتب العمليات الإقليمية بعلاقتها مع المكاتب القطيرية والمكاتب الإقليمية. وسيتم تحديث هذه التعليمات وإعادة إصدارها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١ لتغير عن الواقع الجديد بعد تحقيق اللامركزية في مكاتب العمليات القطيرية في إفريقيا وآسيا.</p>	<p>يجري حالياً دراسة وتقييم نتائج نقل مكاتب العمليات الإقليمية خارج المقر الرئيسي دراسة متأنية بالتشاور مع الخبراء الاستشاريين الذين أعدوا دراسة "إنجاح اللامركزية".</p>	<p>ينبغي وضع سياسة واضحة فيما يتعلق بحالة ومسؤوليات مكاتب العمليات الإقليمية. كما ينبغي تنفيذ تقييم مناسب لمزايا وعيوب عمليات النقل التي تمت بالفعل (تطبيق اللامركزية على مكتبين إقليميين) من زاويتي المالية والموظفين (الفقرة ١٥٧).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>نوصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
<p>وقد تم تحويل مكاتب العمليات القطرية في إفريقيا وأسيا إلى الامركزية بعد تحليل دقيق لتغييرات الموظفين وفي سياق عملية إعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة وتم اختيار المدن المضيفة بعد دراسة دقيقة لمعايير عديدة منها الأمان والتكليف والنقل والإمداد.</p>		
<p>قدم البرنامج إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في مايو/أيار ٢٠٠١ عرضاً عن نتائج مبادرة التحويل إلى الامركزية. وبناءً على طلب المجلس سعيد تقرير حالة عن الامركزية يعرض على المجلس في دورة أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.</p>	<p>إعادة المديرية التنفيذية في مطلع هذا العام تشكيل لجنة الإشراف على إدارة التحولات لضمان ضبط ورصد ومتابعة الإصلاحات على نحو أكثر نشاطاً وتنظيمًا. وسيرفع تقرير عن متابعة سياسة الامركزية إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في مايو/أيار عام ٢٠٠١.</p>	<p><b>متابعة سياسة الامركزية</b> توسيع مشاركة الهيكل الإداري في المقر الرئيسي لمراقبة، ورصد، ومتابعة الإصلاحات. ولفت انتباه المجلس التنفيذي إلى نتائج استعراض الخبر الاستشاري حال توافرها (الفقرة ١٥٨).</p>
<p>لما كانت عمليتنا تحويل مكاتب العمليات القطرية ومشروع نظم WINGS ستكوناً في النصف الثاني من عام ٢٠٠١، فقد ارتأت الأمانة أنه لم يحن الوقت لإجراء تقييم فوري. وبدلاً من ذلك ستقوم الأمانة بعرض تقرير على المجلس عن عشر سنوات من التغيير في دورة فبراير/شباط ٢٠٠٢ ولديها خطة لتقييم كل جوانب المبادرة تدريجياً من ٢٠٠٢ فصاعداً.</p>	<p>من المزمع إجراء عملية تقييم لمبادرة التحول التنظيمي التي بدأت عمل ١٩٩٧ وذلك منتصف عام ٢٠٠١. وستشمل هذه العملية تقييم التكليف والمنافع المتعلقة بتفويض الوحدات الميدانية أمر اتخاذ القرارات التشغيلية. وتقوم وحدة الإشراف على إدارة التحول بوضع اللمسات النهائية على نطاق اختصاص عملية التقييم تلك. وستلتزم الاقتراحات من قائمة موجزة للشركات الاستشارية المعنية بالإدارة. وسيعرض التقرير على المجلس في الوقت المناسب.</p>	<p><b>تقدير نتائج سياسة الامركزية</b> وضع تقييم لكافأة التكليفية لعملية الامركزية. وينبغي أن يشتمل هذا على تدقيق دقيق لنطورة التكليف والوفر المالي، مع توفير بيانات مثل عدد الوظائف المنشأة في الميدان واللغة في المقر الرئيسي، والتكليف الإداري لمكاتب الإقليمية، والتكلفة الشاملة لسياسة الامركزية (الفقرة ١٥٩).</p>
		<p><b>٢١ - إدارة الموارد البشرية</b></p>
		<p><b>رقابة الميزانية والوظائف</b></p>
<p>منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ لم يعد توزيع التقرير عن التوظيف مقصوراً على موظفي الإدارة العليا في البرنامج بل أصبح يوزع على كل المدراء الإقليميين والقطريين.</p>	<p>وضعت الإدارة العليا أرقاماً مستهدفة للتعيين من زاوية التوزيع الجغرافي والمساواة بين الجنسين، وأعلم جميع المدراء القائمين على التعيين بذلك خطياً. وتلتقي الإدارة العليا تقارير فصلية بما إذا كانت</p>	<p>بالمستطاع توسيع في استخدام عدة أدوات صممت لرصد إنجاز أهداف التعيين المراعية للتوزيع الجغرافي ولاعتبارات المساواة بين الجنسين (الفقرة ١٦٥).</p>



<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١</p>	<p>الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1)</p>	<p><b>توصيات المراجع الخارجي</b> <b>(WFP/EB.3/2000/4-B/1)</b></p>
<p>وقد أصبح استخدام هذه الأدوات عملية مستمرة دون طلب إجراءات محددة.</p>	<p>ذلك الأرقام المستهدفة قد تتحقق أم لا بحسب الأقسام والمكاتب الإقليمية والقطريية. وينتقل المدراء القائمون بالتعاقد مسؤولية تحقيق تلك الأهداف التي تدرج في عداد الإنجازات التي تتناولها تقارير الإدارة والتقدير المتعلقة بكل مدير قائم بمهمة بالتعاقد.</p>	
		<p><b>إنشاء الوظائف وال التعاقد</b></p>
<p>كانت المطابقة السنوية تتم مشاركة من جانب قسم الموارد البشرية والمكاتب القطرية ومكتب الميزانية. وتمهيداً لـ ترحيل البيانات، يتم إعداد قوائم البيانات شهرياً لاستعراضها وتعديلها في نظام ما بعد الدعم الحالي وأو نظام Persys . أدى تطبيق نظام قوائم المرشحين إلى زيادة عدد ملفات المرشحين من ٧ عام ١٩٩٩ إلى ١٠ في عام ٢٠٠٠ وإلى ١٩ في يونيو/حزيران ٢٠٠١ وذلك بغية تقليص الوقت اللازم للتوظيف الخارجي.</p>	<p>في انتظار تنفيذ نظام SAP الجديد فإن مطابقة الوظائف وبيانات الموظفين المخترنة في نظام دعم الوظائف (المعروف قبل باسم نظام ضبط الوظائف) تجري مرة واحدة في العام في عملية مشتركة بين المقر الرئيسي والمكاتب القطرية.</p> <p>أدى تطبيق نظام قوائم المرشحين المعتمد بالنسبة لمختلف الملفات الوظيفية والمحدث على أساس فصلي إلى اختصار الوقت اللازم للتعاقد الخارجي من أكثر من ٧ أشهر في الماضي، بالارتفاع على إعلانات محددة للوظائف الشاغرة، إلى ثلاثة أشهر ونصف شهر في المتوسط.</p>	<p>إبداء المزيد من الاهتمام بمطابقة جداول التوظيف في نظام ضبط الوظائف بين المقر الرئيسي والوضع الفعلي في الميدان. وظلت عملية ملء الوظائف الشاغرة بطيئة حينما يتعلق الأمر بالتعاقد الخارجي (الفقرات ١٦٨ و ١٦٩).</p>
		<p><b>الوظائف الموازية والراحة والنقاومة وتعيينات المهام المؤقتة والعملة العرضية</b></p>
<p>سياسات وممارسات العمل العرضي هي قيد الاستعراض حالياً. وقد قام خبير استشاري بزيارة سبعة بلدان واستعراض الممارسات فيها. وسيتم صياغة واستعراض السياسة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١. وبعكف الموظفون التنفيذيون حالياً على استعراض السياسة الخاصة بالراحة والنقاومة. وعندما تقر السياسات الجديدة ستترجم إلى فروع جديدة أو معدلة من كتب البرنامج بشأن الموارد البشرية. ومن المتوقع اسْتِكمال العمل بنهاية عام ٢٠٠١.</p>	<p>سيتم استعراض أمر استخدام بدلات معيشة المهام عوضاً عن المعدلات المخصصة لبدلات المعيشة اليومية كما سيجري اعتماد حواجز للموظفين المعينين في مراكز عمل باللغة الصعوبة. وستتطور هذه السياسات الجديدة بالتعاون الوثيق مع المستشار القانوني والهيئات الأخرى. وبعد اعتماد الموظفين التنفيذيين لهذه السياسات الجديدة فإنها ستتحول إلى أجزاء جديدة أو معدلة من كتب منظمة الأغذية والزراعة. ومن المتظر وضع العملية بأكملها في صياغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠٠١.</p>	<p>إدراج الإجراءات المسماة "الوظائف الموازية" و"الراحة والنقاومة" في كتب منظمة الأغذية والزراعة للتعامل مع هذه الحالات المحددة، وإصدار التوجيهات لمعالجة أمر تعيينات المهام المؤقتة والعملة العرضية (الفقرات ٣٧، و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٤).</p>
<p>أعدت قائمة الاستجابة للطوارئ من بين موظفي البرنامج الداخليين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وهي تتلاّف من نحو</p>	<p>جرى استعراض تعيينات المهام المؤقتة في حالات الطوارئ من خلال تشكيل فريق الاستجابة للطوارئ والتدريب المسبق للموظفين الذين</p>	<p>يجب أن تكون هناك مجموعة دنيا من المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات تعيينة البرنامج لهذه الموارد البشرية بصورة شبه فورية</p>



الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين وحتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	نوصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة
<p>١٢٠ من موظفي البرنامج من ذوي المهارات المختلفة الجاهزين للذهاب في مهمات طوارئ في غضون ٢٤ إلى ٤٨ ساعة من إخبارهم. وقد حضر جميع الموظفين المدرجين على القائمة على وجه التقرير دور تدريبية لمدة ١٠ أيام عام ٢٠٠١ طلب منهم على إثرها أن يبقوا في حالة جاهزية لمدة ثلاثة أشهر.</p> <p>وكان نحو ٢٠ موظفاً قد أرسلوا بمهام بحلول يونيو/حزيران ٢٠٠١. وبعد مرور سنة واحدة على بدء تنفيذ قائمة الاستجابة للطوارئ سيقوم قسم الموارد البشرية باستعراض الدروس المستخلصة بالتعاون مع مكتب الشؤون الإنسانية بهدف تحسين آلية البرنامج لتوزيع المهام في حالات الطوارئ.</p>	<p>ينطرون للانضمام إلى هذا الفريق. وقد وافق الموظفون التنفيذيون على المبادئ التوجيهية المتعلقة بذلك وسيتم إنجاز التشكيل وإقامة الفريق بالكامل بحلول نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٠.</p>	<p>(تعيينات المهام المؤقتة) (الفقرة ١٧٠).</p>
		<p>-٢٢- برنامج تحسين الإدارة المالية</p>
<p>في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ بدأ تشغيل نظام SAP الذي أصبح اسمه اليوم WINGS ليشمل كل مجالات العمل باستثناء وظيفة الرواتب في قسم الموارد البشرية.</p> <p>وقد تم تطوير حلول انتقالية للموارد البشرية والسفر في نظام WINGS بينما استمر تزويده أنشطة الرواتب لمنظمة الأغذية والزراعة. ومن المقرر أن يتخذ قرار في نوفمبر/تشرين الثاني بناء على الاستعدادات في نظام WINGS بشأن ما إذا كان سيبدأ تشغيل وظيفة الرواتب في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ أم لا.</p>	<p>إن التدابير المتبقية في المشروع التي تؤثر على موعد التشغيل الفعلي هي: الاختبار، والتدريب، ونقل البيانات. وفي حين أن هناك العديد من الجوانب لكل مهمة رئيسية من هذه المهام فإن كلاً منها يجب أن ينجز بنجاح قبل موعد التشغيل الفعلي. ويجري بنشاط تتبع تقدم إنجاز كل منها وأثر ذلك على موعد التشغيل الفعلي الذي يقرر بصورة شبه يومية.</p>	<p>ينبغي تحديد موعد التشغيل الفعلي بما يتماشى مع إتمام كل أنشطة إدخال النظم (الفقرتان ٤٠ و١٩٩).</p> 
		<p>-٢٣- إدارة مكتب المديرة التنفيذية</p>
<p>لا حاجة إلى أي إجراءات أخرى.</p>	<p>تم في مايو/أيار عام ٢٠٠٠ وضع المعايير لاستخدام تكاليف الدعم المباشر للمصروفات ذات الصلة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية. وفي المستقبل، وبغية تحقيق المزيد من الشفافية، فسيعد موجز بالمصروفات المعنية لمكتب المديرة التنفيذية التي تم تحويلها على تكاليف الدعم المباشر لمشروعات معينة.</p>	<p>خدمة للتيسير والشفافية والمنطق ينبغي أن يتم تمويل جميع أنشطة المديرة التنفيذية من ميزانية دعم البرامج والإدارة حصراً (الفقرتان ٤١ و٤٠).</p>

الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين و حتى أغسطس/آب ٢٠٠١	الإجراءات التي اتخذت حتى اليوم أو المزمع اتخاذها حسب ما هو مبين حتى شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠ (كما وردت في الوثيقة (WFP/EB.3/2000/4-B/1	توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.3/2000/4-B/1) كما وردت في الوثيقة ١
		مسائل أخرى ٤ - التوريد
هذه عملية جارية.	في المستقبل سيتم التحقق بدقة من الهوية القانونية أو أنه سيتم التحري بشاطئ عن العلاقات القائمة بين البائع والمدفوع له وتوثيقها حتى لو كان الطرفان من بين موردي البرنامج ذوي السمعة الطيبة والراسخة.	على البرنامج أن يتحقق بدقة من أن البائع والمدفوع له يشكلان جزءاً من البيئة القانونية ذاتها حيث إن المراجعة كشفت عن أن عمليات التحقق المناسبة لا تتفق على الدوام (الفقرات ٤٢ و ٢٠١).
إن تحديث المعلومات المالية والإجراءات المالية نشاط مستمر كجزء من خطط عمل وحدات قسم المالية بمشاركة من موظفي المالية والإدارة في المكاتب القطرية. ومن المقرر إصدار الدليل المالي في منتصف عام ٢٠٠٢ وستدرج فيه التغييرات التي أدخلت في النظام الجديد. وتماشياً مع النهوض بالخدمات المالية للبرنامج وكما سلف ذكره فقد عزز الهيكل التنظيمي لإدارة المالية بتوظيف موظفين مهنيين إضافيين ثالثين وإنشاء فرع جديد هو فرع المساهمات وحسابات والمشاريع. ورغبة من المديرية التنفيذية في تعزيز وترشيد نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وإدارة المعلومات فقد أصدرت تعليمات بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣١ (ED2001/003) بإنشاء قسم جديد باسم قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشكل هذا القسم منذ ٢٠٠١/٧/١ بدمج دائرة نظم المعلومات التابعة لقسم المالية مع فرع إدارة المعلومات المركزية والإحصاءات التابع لقسم الاستراتيجية والسياسات.	كما وأشار المراجع الخارجي فإن كتيب المالية المعدل سيصدر حال معالجة أمر جميع القضايا المتصلة بتنفيذ نظام SAP. كما سيوفر التدريب المناسب لكل الموظفين المعينين. وكما ذكر آنفاً فإنه يجري وضع استراتيجية لتعزيز الخدمات المالية للبرنامج بالنظر إلى تنفيذ نظم المعلومات الجديدة، وعملية الامرکزية، وتنفيذ السياسات المنقحة للموارد والتمويل طويل الأجل التي سررت مفعولها في ٢٠٠٠/١/١. وستعني هذه الاستراتيجية على حد سواء بالجوانب النوعية والكمية التي أثارها المراجع الخارجي.	المضي قدماً في وضع ونشر إرشادات تشغيلية ومالية واضحة على مستوى المنظمة، ولا سيما كتيب المالية، وتعزيز الموظفين الماليين بصورة عاجلة، ولا سيما في المقر الرئيسي، سواء من حيث العدد أو المستوى. وينبغي تكثيف هذه الجهد بالنظر إلى التنفيذ المقرر لنظام المعلومات الجديد (الفقرات ٤٣ و ٤٢ و ٢٠٣-٢٠٢).